مقاربة من ثورة بني شقران 1914م

بقلم د/محمد موفق*

عاشت الجزائر خلال القرن 19 و مطلع القرن 20 عدة ثورات متتالية ضد الإحتلال الفرنسي ولم تتمكن الحملات العسكرية والإجراءات الإدارية والسياسية من كبح المقاومة الوطنية طيلة العهد الإستعماري 1830-1962 .

الموقع الجغرافي لبني شقران :

تقع منطقة بني شقران شمال مدينة معسكر و تمتد إلى المقطع بالقرب من مرسى الحجاج ومدينة سيق و حمامات بوحنيفية غرباً وتتسع شرقاً إلى مدينة البرج بالقرب من غليزان، وتتصل مع قبائل حشم بسهل غريس ومنطقة كاشو جنوبا.

تعتبر مدينة معسكر[1]، عاصمة الجزائر التاريخية وموطن الأمير عبد القادر عاصمة للقطبين الكبيرين بالمنطقة وهما قبائل بني هاشم، غريس وبني شقران في جبال فرقوق وواد هبرة .

تعرف هذه الثورة في الكتب التاريخية بالثورة ضد التجنيد[2] الإجباري أو العصيان والتمرد أحياناً و ترجع أسباب هذه الثورة إلى عاملين رئيسيين :

السبب الأول : هو ما أعلنت عنه الإدارة الإستعمارية على أنه مجرد تمرد أو عصيان وهو الذي تداولته وسائل الإعلام الفرنسية في تلك الفترة والحقيقة أنه يعتبر العامل المباشر لهذه المجابهة، أما

* قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر

السبب الثاني وهو ما أخفته إدارة الإحتلال وتحاول أن تبعده وهو روح المقاومة ورفض سلطة الإستعمار[3].

لقد كان لقرار فرنسا الصادر لسنة 1910 الخاص بنقل الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى أوروبا وقررت أن يحل محلهم ما كان يعرف بالجنود السود[4]

والواقع أنه إبتداءاً من سنة 1908 بدأت الحكومة الفرنسية في دراسة إمكانية تجنيد الجزائريين وإيجاد وسيلة للتوفيق بين التجنيد الطوعي والتجنيد الإجباري لتطبيقه-[5]، على الجزائريين، وكانت هذه الأفكار مشروع مناقشة بين عام 1906-1912 وجرت مناقشة طويلة في البرلمان الفرنسي عن صلاحية فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين[6]، ونظراً لحاجة فرنسا للجزائر وإستغلالها إقتصادياً وبشرياً أصدرت مرسومين بتاريخ 31 جانفي و 03 فيفري عام 1912 يحدد الشروط التي يتم بمقتضاها تنفيذ المرسومين السابقين على الشباب من أبناء الجزائريين وعمدت فرنسا إلى إستدعاء 2500 من بين 4500[7] من الجزائريين لضمهم إلى جيشها و إرسالهم إلى جبهة القتال بأوروبا وهو القرار الذي رفضه الجزائريون وأدى إلى ثورة بني شقران و وقوع المجابهات بين الجيش الفرنسي وبين سكان المنطقة بتاريخ 5 أكتوبر 1914[8]، وذلك حسب التقارير الرسمية للإدارة الفرنسية منها تقرير ماريشال ديلوجي طارو المؤرخ في 06 أكتوبر 1914[9] و 20 أكتوبر 1914[10] و تقرير حول أحداث باريقو بتاريخ 24 أكتوبر 1914[11] وتقرير 05 نوفمبر 1914 عن أحداث بني شقران .

المخطوط بعنوان : ملخص لتصريحات الشهود تحت عنوان صغير إنتفاضت دوار فراقيق[12]

نسخ بخط اليد في الخامس أكتوبر 1914 وعدد الصفحات به ثمانية منها إثنان لم يثبت عليهما شيئ و المخطوط عبارة عن ملف من حجم 29/19 كتب على الوجه الداخلي منه إسم ولقب المتهم – إسم ولقب الشاهد وملخص بتصريح كل واحد من الشهود – ويتضمن ملف (مخطوط) مجموعة أوراق من حجم 29/19 ثبتت عليها المعلومات السابقة .

أما كتابة المخطوط فهي باللغة الفرنسية و بحبر أسود توجد نسخة منه بمكتبتنا .

تضمن الصفحة الأولى 37 سطراً بقلم رقيق، الصفحة الثانية 35 سطراً، الثالثة 31 سطراً، الرابعة 27 سطراً، الخامسة 13 سطراً، فيكون عدد السطور بالمخطوط 114 سطراً .

المتهمون :

27 شخصاً متابعون بتهمة الثورة والعصيان والتمرد وحمل السلاح المحظور والقتل والتحريض ... إلخ .

المتهم الأول : شعالة حمزة رئيس دوار الفراقيق، شهد ضده 18 شخصاً من الدركيين وضباط في الجيش الإستعماري على أنه يحاول التخلص من الدركيين الذين مسكوه وقام بإعطاء الإشارة للثائرين للإنقاذ على المسؤولين المدنيين والعسكريين المكلفين بعملية الإحصاء للشبان من أبناء الناحية بهدف تجنيدهم في الجيش الفرنسي .

المتهم الثاني : شعالة بن عبو ولد بن عبو رئيس دوار أولاد الشيخ كان يرمي بالحجارة المسؤولون عن الإحصاء و يحرض الإنتفاضيين ويوجههم بإشارة بواسطة برنوسه .

المتهم الثالث : شعالة بن عبو بن محمد متهم على أنه قام بنفس الأعمال التي نسبت للمتهم الذي سبقه .

المتهم الرابع : شعالة حسين إتهم بإطلاق النار وحمل السلاح الناري وذلك بشهادة 20 شاهداً .

المتهم الخامس : الهاشمي مولاي علي رئيس الفراقيق رقم 02 و شهد ضد 09 من الشهود على انه كان من بين الثائرين .

المتهم السادس :شعالة عبد الرحمان إتهم بأنه كان يحمل سلاحاً نارياً وشهد ضده 09 شهود .

المتهم السابع : مارص دحو قائد بني نسيغ قام بإطلاق النار على إحدى الضباط وإصابة أحد الخيالة من جنود الإحتلال وقد أكد ضده هذه التهمة 05 شهود.

المتهم الثامن : عبو عبد القادر حارس قروي ببني نسيغ متهم على أنه قام بإطلاق النار من بندقيته على الماري شال طارو .

المتهم التاسع : غاريش عثمان متهم بالمشاركة في الثورة .

المتهم العاشر : راشد عثمان شهد ضده شخصان أنه كان يوجد من بين الثائرين.

المتهم الحادي عشر : صحيح أحمد رئيس دوار الحدايدية شهد وهو على حصانه يطارد الجنود الفرنسيين وذلك بشهادة شاهدين .

المتهم الثاني عشر : شراك عدة متهم بأنه كان يحمل بندقية وكان من بين الثائرين .

المتهم الثالث عشر : قروان ميلون من بني مسيغ شهد ضده ثلاثة أشخاص و من بينهم الشادلي محمد ولد الشادلي على أنه كان مع 04 من فرسان يطاردون الجنود الفرنسية .

المتهم الرابع عشر :بن عوالي ميلود شهد ضده 07 أفراد أنه كان يحمل السلاح الناري .

المتهم الخامس عشر : فيغان عثمان شهد ضده أنه كان من الثائرين .

المتهم السادس عشر : بن عوالي أحمد ولد محمد رئيس دوار أولاد الصغير رقم 01 متهم بإطلاق النار على الجنود الفرنسيين .

المتهم السابع عشر : حسناوي الحاج ولد علي بالحاج كان موضوع دعوى أمام الدرك بناء على شكوى من المفتي (دون تحديد إسم هذا الأخير).

المتهم الثامن عشر : دريش أحمد ولد محمد (يشير المخطوط أنه محل متابعة حسب وثائق أخرى غير مبينة) .

المتهم التاسع عشر : الصداق عبد القادر ولد احمد محافظ حدائق معسكر متابع هو الآخر وموضوع التهمة يوجد بوثائق أخرى لم يبينها المخطوط .

المتهم العشرون : وهنان عثمان ولد محمد متابع حسب وثائق أخرى.

المتهم الواحد والعشرون : الراشي محمد ولد بقدور شهد ضده 06 أفراد على أنه كان راكباً حصانه ويحمل سلاحاً نارياً برفقة الثائرين .

المتهم الثاني والعشرون : شراق عبد القادر ولد عدة كان يحمل سلاحاً نارياً وهو موضوع محضر آخر .

المتهم الثالث و العشرون : الحاج عبد القادر ولد صالح كان ضده 05 شهود من بينهم رئيس دوار على انه كان يحمل سلاحاً نارياً .

المتهم الرابع والعشرون : بن دوبة مصطفى بدون تهمة .

المتهم الخامس والعشرون : مامون موفق كان مصاب برصاص وبدون تهمة ولم يبين المخطوط الظروف التي أصيب فيها .

المتهم السادس والعشرون : شعالة محمد ولد بوعلام شهد ضده شاهد واحد المدعو بن شنان على أنه كان يطلق النار ببندقيته على الفرنسيين .

المتهم السابع و العشرون : شعالة بلقاسم ولد حمزة شهد ضده بن شنان على أنه كان يحمل سلاحاً نارياً وقد إستعمله ضد لجنة الإحصاء لعملية التجنيد .

ولم يذكر المخطوط ما أسفرت عنه هذه المجابهة العسكرية ولا عن مصير الموقوفين الذين سبق ذكرهم إلاَّ أنه حسب تقرير قدمه نائب متصرف إداري بباريقو بران قري بار PRENGRUEPER (المحمدية حالياً) بتاريخ 17 ماي 1915 موجه إلى بريفي (والي) وهران جاء فيه " أنه بمرسوم 08 فيفري من الشهر الجاري إستفاد المحكوم عليهم بالإعدام من الأهالي من جراء أحداث أكتوبر الأخير ببني شقران وخفضها إلى الحكم المؤبد مع الأشغال الشاقة ".

وفي الوقت الذي أخبركم (يقول نائب المتصرف الإداري فإن بني شقران كانوا يتوقعون هذه النتيجة) وقد أخبره بعض الأهالي أنهم كانوا ينتظرون الأحكام تتراوح بين 05 و 10 سنوات من الأشغال الشاقة وأن أهالي المحكوم عليهم قدموا تضحيات مادية جسيمة إلى المحامين و الوسطاء لإفلات ذويهم من المشنقة، وقد أوكلوا ذلك إلى بعض التجار الملاكين الكبار في باريقو للإتصال مع المحامين بالجزائر و وهران و مع التجار الذين لهم تأثير على الساحة بالمدينتين السابقتين .

إن قرار مجلس الإستئناف لم يقنعهم بل ذهبوا أيضاً إلى المطالبة بالتخفيف عن ذويهم و كانوا يعتقدون بأن رئيس الجمهورية لم يعف على المحكوم عليهم فحسب بل سيخفف على المحكوم عليهم إلى أقل من 10 سنوات .

إن أولياء المحكومين غاضبون اليوم وفي رأيهم أن أهلهم لم يذهبوا إلى الأبد وسيرجعون إلى الوطن في يوم ما ، ويضيف نفس التقرير بأن الأهالي قد خاب ظنهم في الأحكام الصادرة ضد

ذويهم من جهة وأنهم يأملون في أن فرنسا المنتصرة بعد إحلال السلام ستعفي عنهم في حالة الفرح وأنهم يفكرون بما حدث مع الثوار في إنتفاضة 1871 وقد كان خلفاء المقراني قد أفرج عنهم ...

وقد حاولت معرفة رد الفعل لذا الأهالي يقول التقرير " إذا كانت قبائل بني شقران تنتظر الشفقة على المحكوم عليهم بعد الإمضاء على السلم، و أنهم ينتظرون من فرنسا أن ترفق بهم وهم يعترفون به في الوقت نفسه بعظمة فرنسا وإن كانت سيطرتها عليهم و توسيع نفوذها " يقول التقرير " إن مساحة أراضي بني شقران الشاسعة التي لا يوجد بها طريق تجاري ولا إستعمار رسمي أو حر ولا توجد بها مدرسة فإنهم الآن عند بداية عملية الإحتلال وعند نهاية عهد الأتراك.

أما تقرير المتصرف الإداري الموجب إلى السيد قائد القطاع العسكري بوهران بتاريخ 1915/02/25 تحت رقم 1213 جاء فيه " فإن المتهمين من دوار سيدي دحو قد إستفادوا من الرحمة (تخفيف العقوبة) نظراً لكونهم لم يسيلوا دماء ولم يقوموا بإعتداء على نائب المتصرف الإداري، أما المتهمين من بني شقران فإن العقوبات القضائية والإدارية قد سلطت على 15 شخصاً من كبار الجماعتهم الذين ألقي عليهم القبض بتاريخ 1915/09/28، تسعة منهم فقط إستفادوا من ألا وجه للمتابعة وذلك بمقتضى أمر بتاريخ 1915/11/21 .

إلآ أن المعطيات التاريخية التي عاشتها الجزائر قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى كانت تبين الحالة السيئة التي كان عليها الجزائريين و خاصة مع مطلع القرن العشرين بعدما حصلت الجزائر (المعمرين) على الإستقلال المالي بمقتضى مرسوم 19 ديسمبر 1900 وتوسيع سلطة الحاكم العام وأصبح الحكم بيد المستوطنين الذين بلغ عددهم سنة 1911 - 700ألف و 46 ألف أوروبي منهم 480 ألف ولدوا بأرض الجزائر و 154 ألف ولدوا بالبلاد الأجنبية الأوروبية 113 ألف ولدوا بفرنسا أو بمستعمراتها بالإضافة إلى أخذ مساحات شاسعة من الأراضي التي هي ملك للمواطنين الجزائريين وتسليمها إلى مهاجرين من أشتات أوروبا و تشجيع زراعة الكروم و صناعة النبيد في البلاد الإسلامية وذلك على حساب زراعة القمح والشعير المورد الرئيس لحياة السكان الأصليين الجزائريين،

عدد الأوروبيين بوهران في سنة 1911كان 95 ألف أوروبياً و 93 ألف من أصل إسبان[13]، وهذا ما يدل على أن وضعية الجزائريين كانت محرجة وأن الجزائري كان يعيش في بؤس وشقاء وهو ما يفسره التقرير المؤرخ في 1914/10/24 الذي يتحدث عن أحداث بني شقران[14] و الذي أرسله متصرف العام لبلدية معسكر مختلطة إلى السيد العامل بوهران[15] و الذي وقف مطولاً عند موت مارس دحو و الذي إعتبر على أنه مات شهيداً الذي ذكر إسمه في المخطوط، وأن مراسيم الغسل و التكفين و الدفن التي كلها توحي بأن ثورة بني شقران لم تكن في الحقيقة ثورة عصيان وعدم التجنيد في الجيش الفرنسي فحسب وإنما كانت لها أبعاد وطنية وثورية على غرار الثورات الوطنية التي سبقتها مثل مقاومة الأمير عبد القادر و الباي أحمد و المقراني وبوعمامة وغيرهم، الهدف منها تخليص الجزائر من الإستعمار وخاصة أنها وقعت مع إندلا ع الحرب العالمية الأولى ويبدو أن الجزائريين كانوا يستغلون فرصة إنشغال فرنسا في مشاكلها الداخلية وحروبها الأوروبية وذلك لإسترجاع الهوية الجزائرية المسلوبة

الهوامش :

1-أحمد توفيق المدني –كتاب الجزائر- طبعة 02 نشر دار الكتاب البليدة الجزائر عام 1963 ص 222 كانت قرية بربرية صغيرة إستحسن مصطفى بوشلاغم مركزها فنقل إليها مركز الولاية من مازونة سنة 1701 إلى 1791 وأصبحت بعد ذلك عاصمة الأمير وجمع بها قواته سنة 1831 إحتلها كلوزيل مرة أولى سنة 1835 وأحرقها وأتلفها وأعاد بناؤها و ضرب النقود بها وفي 20 مايو 1841 إنسحب الأمير منها نهائياً وإحتلها الفرنسيون .

2- CLAURDE MARTIN HISTOIRE DE L ALGERIE FRANCAISE T 2 1979 Pa11 .

3- مقاومة الأمير 1832 –1847 و ثورات جاءت بعده لم تنتهي إلى غاية الحرب العالمية الأولى ومنها تورة بني شقران .

4-د/ جلال يحي المغرب الكبير العصور الحديثة الطبعة 1981 ص 249 .

5- CLAURDE MARTIN HISTOIRE DE L ALGERIE FRANCAISE T 2 1979 Pa11

6- د/ جلال يحي المغرب الكبير العصور الحديثة الطبعة 1981 ص 249 .

7- CLAURDE MARTIN HISTOIRE DE L ALGERIE FRANCAISE T 2 1979 Pa11 ouvrage cité

8- RAPPORT MARICHAL DES LOJIS TAROU 06 COMMANDANT GENDAMERIE NATIONNALE. 10/1914 ACH PERSONELLe .

13-توفيق المدني كتاب الجزائر طبعة 02 ص 146 .

14-. EVENMENTS DES BENI-CHOGRAN

15-EVENMENTS DES BENI-CHOGRAN